الأنباء
الاثنين 15 ديسمبر 2014

«المركز»: «المساكن الاقتصادية» مفهوم يتعاظم في المنطقة

جانب من بعض منازل السكن الخاص في منطقة النهضة12

أصدر المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخرا تقريره حول قطاع المساكن الميسرة في دول مجلس التعاون الخليجي، تناول فيه تحليل أوضاع هذا القطاع في المنطقة من حيث عوامل تحفيز الطلب، وتقديرات الطلب في كل من الدول الأعضاء، والتحديات الرئيسية، والعقبات في جانب العرض، والسياسات الموصى باعتمادها. كما يحتوي التقرير على معلومات حول المبادرات الحكومية المختلفة التي يجري تنفيذها في المنطقة والتوجهات في القطاع على مدى الفترة القادمة.

وأشار التقرير إلى أنه في حين لا يميز مصطلح «المساكن التقليدية» بين التفاوت في مستويات الدخل، فإن تعريف مصطلح «المساكن الميسرة» ينحصر في المساكن التي تؤمن مستوى وموقعا معقولا للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولا تكون تكلفتها عالية إلى درجة لا تستطيع معها الأسرة الحصول على احتياجاتها الأساسية الأخرى بشكل مستدام. أي بعبارة أخرى، يكون السكن الميسر ضمن حدود الإمكانيات المادية للأسر ذات معدل الدخل المتوسط في أي دولة. غير أن الطلب على المساكن الميسرة في دول الخليج يعتبر من المسائل الأساسية التي لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الذي تستحقه من صناع السياسة. وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى دراسة مسألة النقص في المساكن الميسرة في منطقة الخليج والعوامل الكامنة في النظام التي تؤدي إلى هذا النقص المزمن.

ويقدر التقرير عدد سكان منطقة دول مجلس التعاون بما مجموعه 49,3 مليون نسمة كما في العام 2013، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة نموا سكانيا بمعدل أعلى مقارنة بالدول المتقدمة والنامية. وهذا العامل، بالإضافة إلى تزايد حجم القوى العاملة في المنطقة، يؤدي إلى ضغط شديد للمطابقة بين العرض والطلب على المساكن الميسرة في دول المجلس، والتي أصبحت من أكثر المناطق عمرانا في العالم حيث يقطن أكثر من 75٪ من سكانها في المدن. كما أن معدلات البطالة في دول المجلس لاتزال مرتفعة، وقد وصلت إلى 15٪ من مجموع عدد السكان في سن العمل في كل من البحرين وسلطنة عمان، مقارنة بمعدل 10,5٪ في المملكة العربية السعودية. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول الخليج فيعتبر مرتفعا وهو مماثل لما هو عليه في الدول المتقدمة، وأفضل مقارنة باقتصادات أسواق ناشئة كالصين والهند والبرازيل. ويترجم هذا المعدل المرتفع للناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول المجلس إلى ارتفاع في الطلب على المساكن عموما، بما في ذلك المساكن الميسرة. وسوف يؤدي التزام دول الخليج بتنويع اقتصاداتها لتحفيز النمو المستقبلي في المنطقة إلى زيادة الطلب على المساكن منخفضة التكلفة حيث تصبح الشرائح السكانية الأقل دخلا قادرة على تحمل تكلفة امتلاك منزل.

ومن المتوقع أن يكون الطلب على المساكن الميسرة مرتفعا في جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون، حيث يقدر مجموع الطلب على المساكن الميسرة في المملكة العربية السعودية بأكثر من 3 ملايين في العام 2014، حوالي 82٪ منها في مناطق عمرانية. أما في قطر، فمن المتوقع أن يتركز كامل الطلب على المساكن الميسرة في المناطق العمرانية.

قال خلال استقبال محافظ الفروانية له إن الكويت متضررة من انخفاض الأسعار

العمير: أسعار النفط انعكست سلباً على البورصة ومدخرات المواطنين

محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود خلال استقبال د.علي العمير

أحمد مغربي

أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير أن قضية انخفاض أسعار النفط عالمية وأن الكويت مثلها مثل باقي الدول المنتجة متضررة من الانخفاض، مشيرا إلى أن النفط يشكل نحو 96٪ من الدخل القومي للكويت.

وأوضح العمير خلال استقبال محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح له أمس بديوان عام المحافظة في لقاء مع أهالي الفروانية أن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) والتي تضم في عضويتها الكويت اتخذت قرارا بعدم خفض إنتاج النفط من اجل الحفاظ على حصصها السوقية.

وأشار إلى أن قضية أسعار النفط لابد وأن يكون التعامل معها بشفافية مع المواطن، لافتا إلى أن هذه القضية انعكست سلبا على أداء البورصة وأثرت على مدخرات المواطنين، ويجب أن تكون الدولة قريبة من هموم المواطن ولذلك تكون هناك تصريحات حول هذه القضية لاطلاع المواطن على المستجدات بشأنها وكان الاجتماع الأخير بين السلطتين لبحث ما من شأنه إصلاح البورصة والحفاظ على مدخرات المواطنين.

وأشار العمير خلال اللقاء الذي حضره رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية نبيلة الخليل ومختارو مناطق المحافظة والجهات المعنية التابعة لها والوجهاء وأهالي المحافظة إلى أن العرض والطلب يحدد الأسعار.

وأضاف: لا شك أن انخفاض الأسعار يؤثر سلبا، مشددا على ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة ونتعايش مع الأوضاع وكل في مجاله على أن يعمل حتى لا يصل ضرر انخفاض أسعار النفط إلى الدرجة التي تؤثر بآثار جسيمة.

وقال العمير «أريد أن اربط بين قضيتين وهما أنه وكما أن النفط مورد أساسي لدخل الدولة ويشكل نحو 96٪ من مكونات الميزانية من حيث الإيرادات، فلا شك أننا نسعى اليوم في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية الى أن تكون فاعلة وتحقق اكبر قدر ممكن للوطن والمواطنين ولا شك أن المسؤولين في الهيئة مؤمنون بان مسؤولية الأمن الغذائي واجبة ومطلب وطني».

وتابع لا يخفى على احد أننا دولة تبحث عن تنوع مصادر الدخل، ولا شك ان ما تقدمه الدولة لقطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والجهود والدعم المقدم تسمح بأن يقوم هذا القطاع بالمساهمة في الدخل الوطني حتى ولو بجزء يسير.

المحروس: «البترول الوطنية» ستغير نظام المبيعات الخاص بالديزل والكيروسين بدءاً من يناير المقبل

وفي رده على أسئلة أهالي الفروانية أوضح العمير أنه تمت الموافقة على إنشاء 100 محطة لتعبئة الوقود في شتى مناطق الكويت وجار الآن العمل على تخصيص أراضي هذه المحطات.

وأوضح ان الكويت تتعايش مع وضع أسعار النفط ذلك ان سعر التعادل في الميزانية قريب من أسعار النفط الحالية في حين ان دول أخرى تعاني كثيرا كون سعر التعادل لديها بعيدا جدا عن الأسعار الموجودة حاليا.

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والتسويق المحلي في شركة البترول الوطنية شكري المحروس إن الشركة ستعمل على تغيير نظام المبيعات كاملا من بداية شهر يناير المقبل نظرا للتغيرات التي ستحدث عقب رفع الدعم عن منتجي الديزل والكيروسين وفق قرار مجلس الوزراء الأخير.

وأعرب المحروس في تصريح للصحافيين عن أمله بأن تظل نسب الربحية بالنسبة لشركات القطاع الخاص كما هي دون خفض عقب زيادة الأسعار وخفض الدعم لمنتج الديزل والكيروسين، موضحا أن قرار خفض الدعم كان واضحا بالتطبيق على محطات التجزئة بالسعر وبالنسبة للمستودعات فيتم تزويدها للمصانع بالسعر القديم.

وأوضح أن البترول الوطنية سوف تقوم بدراسة سلبيات القرار عقب التطبيق ومحاولة تلاشي أي خلل في القرار بعد ذلك، مبينا أن الحكم على ذلك الموضوع سيتم بعد التطبيق الفعلي واتضاح ما إذا كان هناك انخفاض في الاستهلاك من عدمه.

ولفت إلى أن هناك شركات صغيرة قد لا تلجا إلى التعبئة من خلال المحطات عقب ارتفاع الأسعار، مبينا أنها ستلجأ إلى التزود من المستودعات والبعد عن نظام المحاسبة الجديد، وقال إن نسب الاستهلاك تنقسم إلى 60٪ في المستودعات و40٪ لمحطات التجزئة لمنتجي الديزل والكيروسين.

«كامكو» مستشار الاكتتاب في زيادة رأسمال «برقان»

فيصل صرخوه

إدواردو إيجورين

أعلنت شركة «كامكو» عن الانتهاء من تغطية الاكتتاب العام في أسهم زيادة رأس المال المصدر لبنك برقان بنجاح خلال المرحلة الأولى لطرح الأسهم والمخصصة لمساهمي البنك، وذلك باعتبارها مستشارا للإصدار.

من جهته، أشاد رئيس المديرين التنفيذيين لمجموعة بنك برقان إدواردو إيجورين بالأداء المتميز الذي اتسمت به كامكو كمستشار لعملية الإصدار وفي إدارة الاكتتاب من كافة النواحي مع جميع الجهات المعنية بما أثمر عن تكليل العملية بالنجاح المتوقع.

وأكد إيجورين على العلاقة الوطيدة والناجحة بين بنك برقان وشركة كامكو والتي شهدتها السنوات الماضية، متوقعا ان تشهد الفترة المقبلة العديد من الإنجازات التي ستنعكس إيجابا على إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية محليا وتعزيز دورها إقليميا.

وقال صرخوه، «ان التاريخ يذكر لكلا المؤسستين النجاحات السابقة التي حققتها معا في اتمام العديد من عمليات الإصدار الناجحة لاسيما في مجال إصدار السندات، فضلا عن الدور الذي يقوم به البنك باعتباره وكيلا لبيع عدد من الصناديق الاستثمارية التي تطلقها شركة كامكو».

صرخوه: هدفنا الريادة في إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية إقليمياً وتعزيز دورنا الاستشاري

وأضاف: «الشكر موصول إلى هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والشركة الكويتية للمقاصة باعتبارها وكيل الاكتتاب، على ما قدموه من دعم في سبيل انجاح الاكتتاب العام في أسهم زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع».

وكان بنك برقان قد أعلن في 16 نوفمبر من العام الحالي عن بدء الاكتتاب العام في أسهم زيادة رأس المال المصدر من خلال طرح 216 مليون سهم ما يعادل 12,44٪ من رأسمال البنك للاكتتاب بسعر اصدار قدره 475 فلسا (100 فلس قيمة اسمية بالإضافة إلى 375 فلسا علاوة إصدار).

وارتفع رأسمال البنك المصدر والمدفوع باتمام عملية الاكتتاب من 173,58 مليون دينار إلى 195,18 مليون دينار. وبدأت إجراءات الاكتتاب العام عقب الحصول على جميع الموافقات من الجهات الرقابية على زيادة رأسمال البنك المصدر والمدفوع بواقع 21,6 مليون دينار.

وتمتلك «كامكو» سجلا من الإنجازات ممتدا في قطاع الاستثمارات وإدارة الأصول محليا وإقليميا، حيث تمكنت الشركة خلال العام الحالي من زيادة حجم الأصول المدارة لتصل قيمتها إلى 3,584 مليارات دينار، كما استطاعت تعزيز الأداء التشغيلي وتحقيق التنوع في المحافظ والصناديق الاستثمارية وذلك بفضل السياسة التي انتهجتها الشركة في سبيل دفع الاستثمار في الأسواق الاقليمية والقطاعات البديلة مثل القطاع العقاري، والتركيز على الأدوات الاستثمارية غير التقليدية.

أما بالنسبة لمجموعة بنك برقان، فإن لديها انتشارا واسعا في سبعة دول من خلال احدى اكبر شبكات الفروع المصرفية الإقليمية والتي تتضمن أكثر من 233 فرعا في الكويت وتركيا والأردن والجزائر والعراق وتونس ولبنان وفلسطين. وجاء هذا الانتشار نتيجة تنفيذ استراتيجية التنويع من خلال التوسع الى أسواق تنمو بوتيرة أسرع من السوق المحلي.

اختار شركة موارد لتنفيذ المشروع لخبرتها وأدائها المتميز

«اتحاد الصناعات» يطلق «مصنع المبادرين» لأصحاب الأفكار الصناعية المبتكرة

أعلن رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين علي الخرافي عن توقيع الاتحاد عقد تنفيذ مشروع مصنع المبادرين مع شركة موارد المتخصصة في تقديم خدمات وحلول في مجال الموارد البشرية للمنظمات. متوقعا أن يحدث المشروع نقلة نوعية لناحية حجم المبادرات والمشاريع الصناعية وتحقيق الرعاية اللازمة لها، وخلق شراكات حقيقية بين المبادرين والمنشآت الصناعية الكبرى.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده اتحاد الصناعات الكويتية صباح امس الاحد 14 ديسمبر في فندق جميرا المسيلة. حضر المؤتمر هدى البقشي مدير عام اتحاد الصناعات ومدير عام شركة موارد مشاري سليمان المفرح، إضافة الى ممثلي الرعاة الرئيسيين وهم شركة ايكويت للبتروكيماويات، و«اوريدو» وبنك بوبيان ووزارة الدولة لشؤون الشباب، والرعاة الإعلاميين جريدتي القبس و«الأنباء»، كما حضر ممثلو الصحافة والاعلام ومدعوون آخرون.

وقال الخرافي إن اتحاد الصناعات وسعيا منه للنهوض بالقطاع الصناعي وبهدف تنويع مصادر الدخل وخاصة في الظروف الحالية التي تشهد اختلالا هيكليا في الاقتصاد، وبهدف تعزيز وتقوية دور الشباب واستغلال طاقاتهم الكامنة، والتي تجلت مؤخرا في نماذج كثيرة ناجحة، كل ذلك دفعنا في «الاتحاد» الى ان نخلق وحدة متكاملة لتقديم الدعم لهؤلاء الشباب.

وتابع الخرافي قائلا: «مشروع مصنع المبادرين يتضمن عدة مراحل يتم من خلالها تبني أصحاب الافكار الصناعية المبتكرة للوصول بهم الى نقطة البدء بإنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارتها وفقا لأسس عملية وعلمية سليمة، كذلك تقديم الاستشارات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بغية تأهيلهم للاستمرار وتجاوز العقبات والصعوبات.» .

من جانبه، تحدث مدير عام شركة موارد مشاري المفرح بالتفصيل عن مبادرة ومشروع «مصنع المبادرين» الذي يهدف الى خلق جيل صناعي واقتصادي جديد في الكويت، لافتا الى ان هذا المشروع هو من مشاريع اتحاد الصناعات الكويتية. وتابع قائلا ان شركة موارد هي الجهة المنفذة للمشروع بشكل كامل. معربا عن فخره بأن اتحاد الصناعات اختار فريق «موارد» لخبرته، وباعه الطويل في ادارة مشاريع تتعلق بالتنمية وبتطوير الطاقات البشرية.

«موارد» و«الصناعات» يسعيان لإيجاد مستثمرين صناعيين لتبني الأفكار وتمويلها

وتطرق المفرح الى تفاصيل المشروع الجديد الذي يستهدف الشباب أصحاب الأفكار المهتمين بالاعمال الحرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي الانتاجي المفعمين بالحيوية والنشاط ويمتلكون المهارات الشخصية لإدارة وتنفيذ مشاريع ذات قيمة مضافة للبلد. وأشار المفرح الى ان الكثير من المصانع الموجودة حاليا في الكويت بحاجة لصناعات تكميلية للمنتجات التي تنتجها تقوم باستيرادها من دول مجاورة، مشيرا الى ان هذه الصناعات التكميلية هي أحد الامثلة على الافكار التي نحتاجها في الكويت للنهوض بقطاع الصناعة والانتاج وبالتالي الى تنويع مصادر الدخل الوطني.

وأكد المفرح في مؤتمره الصحافي ان فريق التنفيذ وبالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية ستكون من أولى أولوياته ايجاد مستثمرين صناعيين لتبني الأفكار وتنفيذها.

آلية التنفيذ

ولفت المفرح الى ان فتح باب التسجيل سيكون عن طريق الموقع الالكتروني، وسيتم استقبال الطلبات لفترة محدده لا تتجاوز الشهر، بعدها سيتم اختيار 100 مشترك ممن يستوفون شروط التسجيل. وفي المرحلة الثانية سيتم إجراء اختبار ذهني (psychometric test) على الشريحة المختارة وسيتم اختيار افضل 50 مشاركا لمتابعة البرنامج.

وأعلن المفرح ان مستشارين معتمدين من الولايات المتحدة سيزورون الكويت ويختارون الصفوة من المتقدمين والذين سيتسنى لهم أخذ التدريبات اللازمة لطرح أفكار مشاريعهم على لجنة التحكيم وستتكفل اللجنة باختيار المبادرين والمشاريع التي تراها مناسبة، وقال المفرح: بعد اختيار 25 مبادرا في المرحلة الثانية من المشروع سينتقل المبادرون الى المرحلة الثالثة والتي سيدخلون من خلالها الى برنامج تدريبي مكثف.

وحول تفاصيل الخطة التدريبية، قال المفرح انها تبدأ بدورة تصميم العرض والالقاء أمام لجنة التحكيم والتي بدورها ستختار أفضل 25 فكرة، بعد اختيار 25 مبادرا سيتم وضعهم في برنامج تدريبي مخصص لفئة المبادرين في المشاريع الصناعية. البرنامج التدريبي يتكون من 4 دورات متخصصة تمتد على فترة 6 أسابيع ويتم تقديمها لـ 4 ساعات يوميا. وركز على ان ادارة المشروع تهتم باختيار أنسب المدربين وتعطي الأولوية الى المدربين الكويتيين لجعل المشروع متكاملا من مدربين ومتدربين كويتيين. ووفقا للمفرح ركزت ادارة المشروع على توفير باقة من الدورات ستسلح المبادر وتجعله مدركا لجميع التحديات الواقعية في سوق الكويت وكيفية تفاديها والتغلب.

وكشف عن رحلات ميدانية ومقابلات مع شخصيات صناعية سيتم الاتفاق عليها مع ادارة اتحاد الصناعات ستكون من ضمن البرنامج التدريبي للمبادرين. سوف تكون احدى الدورات من جهات معترف بها عالميا.

لجنة التحكيم

وشدد المفرح على ان اللجنة التحكيمية تضم شخصيات من خلفيات مختلفة تمتلك الخبرة الكافية لاختيار المشاريع المناسبة، وهي تتألف من مهندسين صناعيين وأساتذة أكاديميين ومستثمرين صناعيين ما يجعل عملية الاختيار موضع ثقة عالية كونها تتم عبر مستشارين في مجال الصناعة والاقتصاد.

وختم المفرح بالإشارة الى ان تنفيذ مشروع مصنع المبادرين يتطلب أربعة أشهر لتنفيذ جميع مراحله، منها مراحل الاعداد والتحضير لتنفيذها.

أعضاء لجنة التحكيم

وتضم لجنة التحكيم كل من: سمير اللوغاني، د.حسين اليوسف، م.محمد الخضر، بدر الفوزان، د.محمد الفهد، المحامي مشاري العنزي، وعضو من اتحاد الصناعات.

فريق عمل إدارة المشروع

وفي ختام المؤتمر الصحافي سلط مشاري المفرح الضوء على فريق إدارة المشروع قائلا انه يتكون من فريق شركة موارد ومن مختصين في مجال التدريب والموارد البشرية ويمتاز الفريق بخبرة لا تقل عن عشر سنوات في مجال تنظيم الدورات وتدريب جهات مختلفة في الكويت وفي خارجها، سيقوم فريق موارد بعدة خطوات أبرزها:

- تصميم الخطة الزمنية للمشروع وتوفير الخطة الاعلامية في مرحلة ما قبل وأثناء وبعد انتهاء المشروع.
- استقطاب المبادرين وتسجيلهم في البرنامج وتوفير نماذج الاشتراكات والتقديم.
- تنفيذ مراحل المشروع بشكل كامل ورفع تقرير دوري عن حالة المشاركين لاتحاد الصناعات الكويتية.
- الاشراف الكامل على تصميم وتدريب المبادرين والتأكد من وجود لجنة التحكيم والاشراف العام عليها.
- الترتيب والاشراف على عملية التقييم الذاتي واختيار المبادرين المناسبين واختيار أفضل المدربين لتدريب المبادرين.
- المساعدة في تنظيم فكرة (Industrial Cafe) وتوفير جميع المستلزمات المطلوبة للمبادرين لعملية التدريب.
- الاشراف على ربط المبادرين بالمستثمرين الصناعيين في الكويت وتمثيل واجهة المشروع عند الجهات الرسمية.